التقرير اليومي

2007/4/21

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إلتفتوا الى الثغرة: بنية الجيش الأميركي

بقلم ريتشارد ماي؛ CDI؛ 2007/4/19

سواء إتصفت بكونها حرب الجيل الرابع أم حرب مكافحة التمرد، فمن الجلي أنّ القوات الأميركية والمتحالفة معها منهمكة بنوع جديد من الحرب في العراق، وهو نموذج لم يسبق أن شاهدته القوات المسلحة الأميركية أو دُرِبَت عليه إلا مؤخراً. وبحسب ما يقول الزميل في CDI، ريتشارد ماي، فإنّ الهيكلية التنظيمية للجيش لا تزال تعاني من سوء الإستعداد والتأهب للتعامل مع هذا النوع من الصراع المتطور. وبذلك كبرت الثغرة بين مؤسسة الجيش ومهماته الأولية الحالية، ما أدى إلى خلق إنشقاق بين المهمة والهيكلية. (من CDI).

يقول المثل القديم: "الجيوش جيدة فقط بمحاربة الجيوش"، إلا أنّ الولايات المتّحدة تحاول أن تثبت خطأ هذا القول المأثور بجهودها الحالية في مكافحة التمرد. فالجيش الأميركي يغيّر تكتيكاته في العراق لمكافحة التهديد غير التقليدي الذي يواجهه. فالتكتيكات التي يستخدمها الجيش الأميركي الآن في العراق هي مكافحة التمرد؛ وهو تكتيك يوظف الجنود بطرق لم تكن متصوَّرَة قبل التركيز على عمليات لاحركية. وتمثل هذه التكتيكات الجديدة ثورة بطريقة عمل الجيش، مما يتطلب مؤسسة مهمات جديدة للجنود مختلفة كثيراً عن المؤسسة السابقة للعقيدة الحركية التقليدية. إنّ هذا الفرق بين مؤسسة الجيش ومهماته الأولية الحالية خلق إنقساماً بين المهمة والهيكلية، مما أدى الى إستخدام غير فعال للقوات في العراق وأفغانستان.

إن للولايات المتّحدة جيش ثابت للدفاع عنها إزاء تهديدات صادرة من أي بلد آخر ومن جيشه. ويتشكل هذا النموذج من الحرب من خطوط معركة محددة جيداً بين القوات المتواجهة مع مناطق خلفية آمنة. أما أفغانستان، العراق، ومناطق صراع أخرى أصغر حيث الولايات المتّحدة متورطة، فليست مثالاً، على كل حال، لهذا النوع من الصراع المألوف. وبدلاً من ذلك، ترى الولايات المتّحدة، ومن المرجح أن تستمر كذلك، صراعاً منخفض الشدة يعتمد على أساليب تمرد تهدف الى تقويض الحكومات، البلدان والمناطق.

إنّ التهديد الذي تواجهه الولايات المتّحدة الآن يتألف من حرب لامتوازنة مكوّنة من مجموعات صغيرة من المتمردين، بدءاً من إرهابيين أمميين وصولاً الى ميليشيات أخرى لا صفة رسمية لها. إنّ هذه الكيانات اللامتماثلة ليس لديها خطوط معركة أو خطوط لوجستية، فقوتها تأتي من كونها خفية وغير مرئية ومن عدم الإستقرار الذي تنشره. ولمكافحة هذه التهديدات، يوظف الجيش الأميركي حالياً إستراتيجية مكافحة

التمرد، مقترنة بعمليات فرض الإستقرار والدعم. فعقيدة مكافحة التمرد والتدرب على ذلك لا تتعلق بالكيفية التي تحارب بها الجيوش التقليدية، المرعية من الدولة، بعضها البعض، فالواقع يحتم مؤسسة مختلفة عن هيكلية الجيش التقليدية.

وكما دلّت عليه عقيدة مكافحة التمرد التي يوظفها الجنرال دايفيد بترايوس في العراق، فإنّ الجيش الأميركي يقاتل بطريقة جديدة. فقد أُخِذَ بالحساب التهديدات التي يواجهها الجيش في العراق وقام بتغيير تكتيكاته. فحرب مكافحة التمرد في العراق إستلزمت مؤسسة توزيع ومهمات للجنود بطرق لم تكن متصوَّرَة من قبل، مما يتطلب مقاربة لا حركية بالنسبة للعمليات العسكرية، والتي (هذه المقاربة) تحبس السكان المحليين بدلاً من جعلهم خاضعين.

وفي حين لا يزال الجنود يواصلون القيام بنماذج عمليات تقليدية، بتنفيذهم إتفاقية عقيدة مكافحة التمرد مع السكان المحليين، فإنهم يتموضعون مع القوات العراقية داخل المجتمع ويقومون بتدريب القوات المسلحة العراقية. ولتحقيق هذه المهمات غير المألوفة أو النموذجية، فقد تم تجريد العناصر والمواد الحيوية لمؤسسات الجيش التقليدية لتفعيلها في مكان آخر بما يتعلق بجنود هذه المؤسسات، وذلك بكسر شبكات القيادة والمسؤولية.

وكان مركز التدريب الوطني (NTC) ومركز تدريب الجهوزية المشتركة (JRTC)، المسؤولان عن تدريب الوحدات بالعقيدة والتكتيكات الحالية، قد عملا على تكييف وتهيئة برنامجهما التدريبي ليعكس التهديدات الحالية. ففي مركز NTC، لم يكن التركيز على إدارة عمليات تحاكي المعارك التقليدية، وإنما ركز المركز بدلاً من ذلك على تدريب وضعي مبني على أساس عملية متوقعة في أفغانستان والعراق. أما مركز JRTC ، فلم يمارس تدريباً تقليدياً لفريق وحدة عسكرية قتالية أو لـــ NTC ، منذ عامَي 2002 و 2003 على التوالي. وبدلاً من ذلك، ركز هذان المركزان على عمليات مكافحة التمرد وقلدا المحيط التكتيكي الموجود في العراق وأفغانستان، مع التركيز على نماذج حرب أقل حركية لصالح التعاون مع السكان المحليين. فمركز NTC لديه وحدات تعمل حتى على تدريب مدنيين عراقيين إفتراضيين لصالح جيشهم الخاص بهم، ومن ثم إدارة عمليات مع تلك القوات.

وفي حين تغيرت العمليات التي تقوم القوات الأميركية بإدارتها والتدرب عليها، فإنّ مؤسسة الجيش الأميركي لم تتفاعل بشكل بارز مع هذا المحيط العملاني الجديد. فبرنامج تحويل الجيش إنتهى بما هو أكثر بقليل من تصغير فريق وحدة عسكرية قتالية ما من ثلاث كتائب مناورة الى كتيبتين. وكانت عملية تحويل الجيش قد ركزت أساساً على نموذج التجهيزات التي يمتلكها الجيش الأميركي بمتناول يده، بدلاً من التركيز على الكيفية التي تم بها تنظيم وتدريب الجنود وتوظيف الجنود. إنّ هذا الإنشقاق بين المهمة والمؤسسة ينتهي بإستخدام غير كفوء للجنود، لأنّ المؤسسة غير مفصّلة على قياس المهمة.

"المهمة تنظم المتطلبات"، هذه صفة بارزة تدمغ القوات المسلحة الإحترافية؛ لسوء الحظ، إنّ الجيش الأميركي ليس منظماً عندما يقاتل. فالجيش الأميركي بحاجة للنظر الى المستقبل، والى التهديدات التي ستظهر في السنوات الـــ 30 المقبلة. فحدوث قتال تقليدي بين الولايات المتّحدة ودولة أخرى هو أمر محتمل دوماً، لكنه ليس متوقعاً. فالجيش الأميركي مواجه بالإرهاب والتمرد بصفتهما التهديدان الأوليان بالنسبة للمستقبل المنظور، لكنه منظم لمحاربة قوة عظمى أخرى. إنّ صناع السياسة العسكرية بحاجة لدرس ما الذي يتطلبه مستقبل القوات المسلحة وتحديد الكيفية التي على القوات الأميركية أن تكون مهيكلة بها. إنّ المكاسب الناتجة عن مراجعة تنظيمية كاملة سيكون لها فعالية أكبر في تديب وبناء وحدات ستكون مشكّلة بشكل متجانس ومتناغم حول مهمة وقيادة مشتركة. لقد قام الجيش الأميركي بتحول لكي يحارب كما يجب عليه أن يفعل؛ إنه الآن بحاجة لأن يدرك أنّ عليه أن يبدو كما يجب.

خطة بغداد

بقلم ليونيل بيهنر؛ 2007/1/18؛ CFR

مقدمة

ما هي خصائص خطة بغداد؟

ما هي مناطق الجوار التي ستكون مستهدفة؟

كيف تكون هذه الخطة مختلفة عن الجهود السابقة لتوفير أمن بغداد؟

هل تشمل الخطة الحالية بغداد فقط؟

ما الذي تعتقده الحكومة العراقية بشأن الخطة؟

ما هو الحد الزمني لتنفيذ هذه الخطة؟

ما هو الدليل على أنّ خطة كهذه يمكن أن تنجح؟

ما هي الإنتقادات المشتركة للخطة؟

هل تنذر الحرب المدنية بسقوط عدد أكبر من الضحايا الأميركيين؟

تقديم

إنّ جوهر خطة الإستقرار الجديدة للرئيس بوش هي توفير الأمن لبغداد، المشروحة بهذه الخريطة المتفاعلة. فنسبة مئوية كبيرة من القوات الإضافية البالغ عددها 17500 الماضية الى العاصمة سيتم نشرها لحماية السكان المحليين. وعلى خلاف الجهود السابقة بتوفير الأمن لبغداد، تدعو الخطة لأن يكون هناك عدد أكبر من الجنود الأميركيين المبثوثين مع القوات العراقية، وللبقاء في مناطق تم تطهيرها والتي سبق وأن مرت بعدد من التجارب، وإعطائهم حرية أكبر لكي يتولوا شأن الميليشيات الشيعية وكذلك المتمردين السنة. وما إن يتم ترسيخ الأمن، فإنّ الجيش الأميركي سيركز بعد ذلك على إعادة الإعمار الإقتصادي وتسليم العمليات الأمنية الى السلطات العراقية.

ما هي خصائص خطة بغداد؟

تعتمد الخطة على الجنود الأميركيين، العاملين مع نظرائهم العراقيين، لترسيخ وجود ملموس في المناطق المجاورة التي ينتشر فيها العنف. وعلى خلاف المهمات السابقة، يقول المحللون، فإنّ طبيعة الخطة تعتبر دفاعية أكثر منها هجومية لمساعدة القوات العراقية على توفير الأمن لسكان بغداد، وعدم قتل أعداد كبيرة من المتمردين. أما بعض خصائص الخطة، فهي:

سوف يتم بداية رفع ودعم القوات الأميركية في بغداد، التي تعُد حالياً 24 ألفاً الى 31 ألفاً –لواءين إضافيين. هناك أيضاً ثلاثة ألوية إضافية (حوالي 10 آلاف جندي) يمكن "وضعها في الخط المباشر على الجانب الأميركي (كوسيلة تزويد أو إستقاء الأخبار) المستعدة لتلقي الأوامر"، بحسب شهادة الجنرال بيتر بايس، رئيس هيئة الأركان المشتركة، في مجلس النواب.

وسوف تكون القوات الأميركية منتشرة في مناطق بغداد التسعة، كل واحدة منها ستكون مسيَّرة بدوريات من قِبَل شرطة عراقية واحدة أو لواء في الجيش وكتيبة اميركية (بحدود 600 جندي مقسمة الى أربع مجموعات، كل مجموعة تتألف من 150 جندي). وسيتزايد عدد القوات الأمنية العراقية في بغداد من 42 ألف الى 50 ألف جندي. فالجيش الأميركي سيكون سكنه في المناطق المجاورة للتي يسيّر بها دورياته وبما يسمى "مراكز أمنية مشتركة" (30 مركزاً للشرطة مزوّداً بأسرّة) وذلك مع نظيره العراقي. وعلى خلاف المهمات السابقة التي كان يرحل فيها الجنود الأميركيون مباشرةً بعد عمليات التطهير، فإنّ الجنود الأميركيين سيبقون في المناطق المطهرة "7/24" ، كما فسرالأمر أحد الضباط العسكريين.

وسيكون هناك لواءين من أصل ثلاثة ألوية مرسلة الى بغداد من قوات البشمركة الكردية، المنضبطة بشدة، لكن ذلك قد يشعل النقمة والإستياء بين السنة العرب. وقال الجنرال بايس للكونغرس بأنّ على القوات الكردية المساعدة بـــ "توازن" القوات والتخفيف من الإنقسامات الشيعية– السنية. وسوف يقوم قائد عراقي، هو الجنرال عبود قنبر، بالإشراف على الخطة الأمنية بمساعدة إثنين من قادة الفرق المعيّنة بشكل مشترك للإشراف على العمليات شرق وغرب نهر دجلة. فالضباط الأميركيون والعراقيون سيكونوا مرتبطين ومتزاوجين نزولاً في التسلسل القيادي، رغم أنه ليس واضحاً الآن ما إذا كان قنبر ستكون له السلطة القيادية على القوات الأميركية.

فالجيش الأميركي يخطط لمضاعفة أو تثليث عدد الفرق الإنتقالية العسكرية المترعة مع القوات الأمنية العراقية وذلك لتدريب العراقيين على عمليات التنظيم والسيطرة، والأمن ومكافحة التمرد.

ما هي المناطق المجاورة التي سيتم إستهدافها؟

يقول الجنرال بايس بأنّ مناطق الجوار السنية– الشيعية المختلطة، وتحديداً تلك الموجودة في وسط بغداد، ستكون مستهدفة أولاً. وهذا يشمل مناطق واقعة حول المنطقة الخضراء المحصنة عسكرياً وكذلك شرقاً بإتجاه مطار بغداد الدولي. وينصح فريدريك كاغان، وهو باحث مشارك في معهد المشروع الأميركي ومهندس خطة الزيادة، بعدم القيام بإقتحامات داخل مدينة الصدر، التي يصل عدد سكانها الى حوالي المليونَي شيعي، لأنها قد تلحق ضرراً بالقاعدة السياسية لرئيس الوزراء وتستثير حرب شوارع بين جيش المهدي، الميليشيا الشيعية، والجيش الأميركي. إلا أنّ بعض الضباط الأميركيين يقولون بأنّ مدينة الصدر لا تزال مصدر العنف في بغداد وبأنه يجب تجفيفها وإفراغها من ميليشياتها الطائفية.

كيف تكون هذه الخطة مختلفة عن الجهود السابقة لتوفير أمن بغداد؟

وعلى خلاف الجهود الفاشلة بتطهير مناطق الجوار والإمساك بها، فإنّه سيكون للقوات الأميركية، في الواقع، قوانين إلتزام أكثر حرية لجهة إستهداف الميليشيات الشيعية. ففي تشرين أول الماضي، عندما إعتقلت القوات الأميركية قيادياً بارزاً في جيش المهدي، قام الشيعة بتظاهرات ثم أمر رئيس الوزراء بإطلاق سراحه. اما الآن، فسوف يتم إعطاء القوات الأميركية حرية أكبر لجهة إستهداف معاقل الميليشيات الشيعية وذلك من دون تدخل رئيس الوزراء.

فبظل الخطة، ستبقى القوات الأميركية، أيضاً، في مناطق محددة ما إن يتم تطهيرها من المتمردين بدلاً من الإعتماد على القوات العراقية للإمساك بها. ويقول الخبراء العسكريون بأنّ هذا الأمر هو ما قضى على خطة عملية "معاً الى الأمام" لتوفير أمن بغداد في الصيف الماضي.

هل تشمل الخطة الحالية بغداد فقط؟

كلا، فالخطة تدعو أيضاً إلى نشر حوالي 4 آلاف جندي أميركي في محافظة الأنبار لإستهداف، بشكل رئيسي، القاعدة والمتمردين الآخرين في المنطقة غرب بغداد. ويكتب كاغان بأنّ العنف في بغداد والتمرد في الأنبار مرتبطان بشكل معقد بسبب "التأثيرات الفائضة". وتدعو الخطة أيضاً الى مضاعفة عدد ما يُسمى بفرق إعادة الإعمار الريفي– وحدات التطوير المدني ـــ العسكري في أجزاء ريفية، والتي كانت قد نالت بعض النجاح في أفغانستان– الى 22 والى زيادة خماسية في عدد الإختصاصيين بإعادة الإعمار الى 500 على مساحة البلاد. كما سيتم تقديم 10 مليارات دولار إضافية أيضاً الى السلطات العراقية لتسريع جهود إعادة الإعمار.

ما الذي تعتقده الحكومة العراقية بشأن الخطة؟

الأمر غير واضح. ففي تشرين الثاني الماضي، عرض رئيس الوزراء نور المالكي، على ما قيل، إنسحاباً للقوات الأميركية من بغداد وإعادة إنتشار لمحيط المدينة ومحافظة الأنبار، وبذلك يسمح للقوات الشيعية العراقية والكردية المحافظة على النظام في العاصمة. وكان مستشارون للمالكي، وكذلك أعضاء في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الحزب السياسي الشيعي الكبير والمؤثر، قد أعلنوا معارضتهم لوجود عدد أكبر من الجنود الأميركيين في العراق. لكن بعد محادثة هاتفية طويلة مع الرئيس بوش، قام المالكي لاحقاً بالمصادقة على خطة الزيادة للبيت الأبيض. ولا يزال من غير الواضح إن كان المالكي أو قنبر، قائده المعيَّن، سيكونا مسؤولَيْن عن عملية بغداد. وقد شددت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، في شهادتها أمام مجلس الشيوخ، على أنّ خطة بوش مبنية على بيانات ومعلومات من المالكي ومن ضباط الجيش الأميركي على الأرض كذلك.

ما هو الحد الزمني لتنفيذ هذه الخطة؟

وفي حين لم يقم الجيش الأميركي بطرح أي حدود زمنية أو معايير لتطبيق الخطة، أخبر وزير الدفاع روبرت غايتس صناع القانون بأنه يتوقع نتائج بغضون أشهر وليس سنوات. "مع هذه الأنواع من حملات مكافحة التمرد، فإنّك ستعلم إن كنت قد فشلت، وذلك في غضون ستة أشهر على الأرجح"، يقول أندرو إكسوم، وهو زميل مشارك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. "لكنك لن تعلم إن كانت ناجحة بشكل كامل وذلك حتى حوالي عشر سنوات". اما كاغان، فيتكهن بانّ الخطة قد تتطلب 18 شهراً على الأقل قبل ظهور نتائجها.

ما هو الدليل على أنّ خطة كهذه يمكن أن تنجح؟

يشير بعض الخبراء الى قصص نجاح سابقة في تل عفر والموصل، حيث نجحت عمليات مكافحة التمرد وتم تطهير معاقل التمرد والسيطرة عليها. لكن ليس الجميع متفقاً على أن بالإمكان تطبيق هذه النماذج في بغداد، المدينة التي يبلغ تعداد سكانها 6 ملايين نسمة، وذلك بسبب حجمها ووضعها الطائفي. "فالنقطة الجوهرية هي أننا قمنا بالترويج لتل عفر (كنموذج) على مدى العامَين الماضيَيْن، لكننا لم نقم مطلقاً بتنفيذ هذا النموذج"، يقول إكسوم. "أما الفكرة بأننا لن نقوم بذلك الآن (في بغداد)، فتبدو سخيفة". إلا أنّ المؤيدين للخطة يقولون بأنّ تعيين الجنرال دايفيد بترايوس، وهو خبير كبير في مكافحة التمرد، يشير الى أن المهمة ستُدار بشكل أفضل من الجهود السابقة. "سوف يعمل(بيترايوس) بنشاط"، يقول ضابط سابق بالسي آي إيه لـــ Harpers.org. "لن يكون هناك إدارة دقيقة ومشددة من واشنطن".

ما هي الإنتقادات المشتركة للخطة؟

- إنها حل عسكري لمشكلة سياسية: "نحن لا نعلم بوضوح مطلقاً ما هي الأهداف السياسية الجديدة التي تحاول الإدارة تحقيقها"، يقول الجنرال تشارلز بويد، الذي يرأس قسم تنفيذ الأعمال للأمن الوطني، في مقابلة مع National Interest Online. "هناك إدراك جيد جداً بأنك، في النهاية، لن تحل هذه الحرب بالقوة العسكرية". ويوافق على ذلك كبير المشاركين الملحقين في CFR، فالي نصر. "هناك عنف في العراق لأنه ليس هناك من إتفاق سياسي بين الشيعة، السنة والأكراد"، يكتب نصر. "فالإستراتيجية الجديدة لا تقدم خريطة طريق للخروج من هذا الأمر".
- إنها مؤقتة فقط: لا يمكن المحافظة والثبات على زيادة القوات في بغداد الى ما لا نهاية، يقول الخبراء العسكريون. "فالمتمردون والميليشيات لديهم حافز لإنتظارنا في الخارج، وذلك بإخفاء أسلحتهم، الذوبان في المجتمع المدني، ومن ثم العودة للظهور ما إن تتحسن الظروف بالنسبة لهم"، يكتب ستيفن بيدل، المشارك الكبير في CFR.

- نسب القوات غير كافية: **كان بعض المؤيدين للزيادة قد سعوا بالأصل لأن يكون هناك ما بين 80 و 100 ألف جندي لتوفير الأمن في بغداد ومحافظة الأنبار. فهم يشيرون الى نسبة قوات مقبولة تصل الى جندي واحد لكل 40 أو 50 مدني (فمدينة بغداد ذات 6 ملايين مقيم ستتطلب وجوداً لجيش أميركي– عراقي مشترك بمعدل يتجاوز المئة ألف جندي).**
- التسلسل القيادي غير واضح: **يشدد الضباط العسكريون الأميركيون على أنّ الخطة الجديدة هي عراقية المفهوم والقيادة، إلا أنّ الجنرال جورج كايس، رئيس القوات المتعددة الجنسيات في العراق، يقول: "سوف تظل القوات الأميركية تحت القيادة الأميركية، ونقطة على السطر".**
- القوات العراقية لا يمكن الإعتماد عليها: **قالت وزيرة الخارجية رايس، في شهادة لها أمام الكونغرس، بأنها "واثقة" من أنّ رئيس الوزراء المالكي سيقدم للجيش (الأميركي) ما وعد به بالوقت المناسب. إلا أنّ هناك شكوكاً متزايدة بين صناع القانون في الكونغرس حول مصداقية الحكومة العراقية بقيادة المالكي لجهة الوفاء بوعودها بتقديم عدد أكبر من القوات العراقية.**

هل تنذر هذه الحرب المدنية بسقوط عدد أكبر من الضحايا الأميركيين؟

هذا أمر مرجح جداً، كما يحذر الخبراء العسكريون. "علينا أن نتوقع سقوط عدد أكبر من الضحايا الأميركيين والعراقيين"، قال الرئيس بوش في خطابه في 10 كانون الثاني. فكثيراً من الأمور تعتمد على الكيفية التي ستتمركز بها القوات الأميركية، وأين وفي أية أجزاء من بغداد. "إذا ما بدأت بالقيام بدوريات أكثر هجومية، فإنّ عليك أن تتوقع سقوط عدد أكبر من الضحايا"، يقول إكسوم، "خصوصاً إذا كنت تريد أن تتولى شأن الميليشيات، فإنك عندها سترى، حقيقةً، حرباً شديدة ومكثفة". وكانت جهوداً مشابهة لتوفير الأمن للمدن العراقية قد قادت الى إرتفاع شديد ومفاجئ بعدد ضحايا الحرب من الأميركيين، وأكثرها تميزاً في مدينة الفلوجة في تشرين الثاني 2004 (قتل 71 جندي)، وبغداد في تموز 2006 (قتل حوالي 80). ويقول المحللون بأنّ عدد الضحايا يكون أكبر، بشكل مميز، في المراحل الأولى لأية حملة مكافحة تمرد منها بعد ذلك.